

التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية في التفسير الاستدلالي

المشرف: دكتور محمد حسن صانعي استاذ مشار قسم علوم قرآن وحديث جامعة كاشان - إيران

الباحث: حيدر عليوي عبدالحسن العميري

طالب الدكتوراه قسم علوم القرآن والحديث في جامعة كاشان - إيران

Methodological Integration between Transmitted and Rational Proofs in Inferential Exegesis

Supervisor: Dr. Mohammad Hasan Sanaei

Associate Professor, Department of Qur'anic Sciences and Hadith, University of Kashan, Iran

Email: Saneipur@kashanu.ac.ir

Researcher: Haider Alawi Abdulhassan Al-Amiri

PhD Candidate, Department of Qur'anic Sciences and Hadith, University of Kashan, Iran

Email: Aleamery@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية في التفسير الاستدلالي، وبيان أثر هذا التكامل في بناء فهم قرآني منضبط يجمع بين سلامة الاستناد إلى النصوص الشرعية وصحة النظر العقلي. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التفسير الاستدلالي لا يستقيم على وجهه العلمي إلا إذا قام على موازنة دقيقة بين الدليل النقلية المتمثل في القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وما تفرع عنها من أصول التفسير، وبين الدليل العقلي الذي يسهم في فهم العلاقات، واستنباط المقاصد، ودفع التعارض الظاهري، وترجيح الاحتمالات. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج النقدي والمقارن في تتبع نماذج من كتب التفسير التي أبرزت أشكال التفاعل بين النقل والعقل، مثل تفسير الطبري، والرازي، والطبرسي، والزمخشري، وابن عاشور، والميزان. ويخلص البحث إلى أن العلاقة بين النقل والعقل في التفسير ليست علاقة تضاد، بل علاقة تكامل وظيفي؛ إذ يشكل النقل أساس الهداية والمعيار الضابط، بينما يمثل العقل أداة للفهم والاستنباط والترتيب والترجيح. كما يبين البحث أن الخلل في التفسير الاستدلالي ينشأ غالباً من أحد طرفين: إما الجمود على ظاهر بعض المنقولات من غير وعي بمقتضيات السياق واللغة ومقاصد الخطاب، أو التوسع العقلي الذي يفضي إلى تأويلات بعيدة لا يسندها النص ولا تحتملها العربية. وينتهي البحث إلى أن المنهج الأمثل في التفسير الاستدلالي هو المنهج التكاملي الذي يجعل النص أصلاً والعقل خادماً له، ويُفَعِّل الأدوات العقلية في حدود الضوابط اللغوية والأصولية والتفسيرية المعتمدة. الكلمات المفتاحية: التفسير الاستدلالي، الأدلة النقلية، الأدلة العقلية، التكامل المنهجي، أصول التفسير، الاستنباط، الترجيح، التأويل.

Abstract

This study examines the concept of methodological integration between transmitted and rational evidences in inferential tafsir and clarifies its role in constructing a sound Qur'anic understanding that combines fidelity to revealed sources with valid rational inquiry. The study is based on the assumption that inferential tafsir can only function properly when it rests on a balanced interaction between transmitted evidence—represented by the Qur'an, the Sunnah, the statements of the Companions and Successors, and the established principles of tafsir—and rational evidence, which contributes to understanding relations, deriving purposes, resolving apparent tensions, and weighing possibilities. The study adopts a descriptive and analytical method, while also benefiting from critical and comparative approaches through selected exegetical models that demonstrate different forms of

interaction between transmission and reason, such as the tafsirs of al-Tabari, al-Razi, al-Tabarsi, al-Zamakhshari, Ibn Ashur, and al-Mizan. The study concludes that the relationship between transmission and reason in tafsir is not one of contradiction, but of functional complementarity: transmitted evidence constitutes the foundation and regulating criterion, while reason serves as an instrument for understanding, inference, organization, and preference. It further shows that methodological failure in inferential tafsir often arises from one of two extremes: either rigid adherence to certain reports without proper awareness of context, language, and the objectives of discourse, or excessive rationalization that leads to remote interpretations unsupported by the text or by the Arabic language. The study argues that the most suitable method in inferential tafsir is an integrative approach in which the text remains the foundation and reason operates in its service within recognized linguistic, legal-theoretical, and exegetical boundaries. **Keywords:** Inferential tafsir, transmitted evidences, rational evidences, methodological integration, principles of tafsir, inference, preference, interpretation.

المقدمة

يعدّ التفسير الاستدلالي من أهم المسالك العلمية في فهم القرآن الكريم؛ لأنه لا يكتفي بعرض المعنى الظاهر للنص، بل يتجاوزه إلى بناء المعنى من خلال النظر في الأدلة، وربط النصوص بعضها ببعض، واستحضار القواعد اللغوية والأصولية والعقدية، واستثمار الدلالات العقلية التي تعين على الكشف عن مراد الله تعالى. ومن هنا فإن هذا اللون من التفسير يقع في منطقة علمية دقيقة تتفاعل فيها مرجعية النقل مع فاعلية العقل. وقد شهد تاريخ التفسير الإسلامي تنوعاً واسعاً في مناهج المفسرين في توظيف الأدلة النقلية والعقلية. فبعض الاتجاهات أولت عناية أكبر بالمأثور، وجعلته الأصل الذي لا يجوز تجاوزه إلا في أضيق الحدود، في حين توسعت اتجاهات أخرى في إعمال العقل، سواء في تقرير المعاني العقدية، أو في توجيه الدلالات اللغوية، أو في معالجة الإشكالات التي يثيرها ظاهر النص. وعلى الرغم من هذا التفاوت، فإن التراث التفسيري الإسلامي في مجموعه يكشف عن أن الفهم القرآني الراسخ لا يقوم على الفصل بين النقل والعقل، بل على نوع من التكامل المنهجي بينهما. إن الأدلة النقلية تمثل الأساس المرجعي للتفسير؛ إذ بها يعرف سبب النزول، وبيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفهم الصحابة والتابعين، ووجوه الاستعمال العربي، وسياقات الخطاب القرآني. غير أن هذه الأدلة لا تعمل في الفراغ، بل تحتاج إلى عقل يفقه، ويربط، ويرجح، ويستنبط، ويدفع التوهم، ويميز بين المحتملات. ولذلك فإن العقل في التفسير ليس بديلاً عن النقل، كما أن النقل لا يغني عن العقل، بل هما متلازمان في إنتاج الفهم المنضبط. ومن هنا تبرز أهمية البحث في التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية في التفسير الاستدلالي؛ لأن هذا الموضوع يتصل بجوهر عملية الفهم القرآني، وبالضوابط التي تمنع من الانحراف في أحد طرفين: طرف الجمود الذي يعطل فاعلية النظر والاستنباط، وطرف الانفلات التأويلي الذي يفرض على النص ما ليس منه.

أولاً: أهمية البحث

- بيان أن التفسير الاستدلالي يقوم على تفاعل منظم بين النص والعقل، لا على إقصاء أحدهما.
- الكشف عن الوظيفة المنهجية لكل من الدليل النقلية والدليل العقلي في بناء المعنى التفسيري.
- إبراز أثر التكامل بين النقل والعقل في ترشيد الاستنباط ودفع التعارض الظاهري.
- تقويم بعض الاتجاهات التفسيرية التي غلبت أحد الجانبين على حساب الآخر.
- الإسهام في تأسيس رؤية منهجية متوازنة في الدراسات التفسيرية المعاصرة.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يتحقق التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية في التفسير الاستدلالي، وما أثر ذلك في بناء فهم قرآني منضبط؟ ويتفرع عنه عدد من الأسئلة:

- ما المقصود بالتفسير الاستدلالي؟
- ما حدود الأدلة النقلية المعتمدة في التفسير؟
- ما المقصود بالدليل العقلي، وما مجالات حضوره في العملية التفسيرية؟
- كيف تعامل المفسرون مع العلاقة بين النقل والعقل؟
- ما الضوابط التي تمنع الإفراط في أحد الجانبين؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- تعريف التفسير الاستدلالي وبيان خصائصه.
- تحديد مفهوم الأدلة النقلية والأدلة العقلية في التفسير.
- تحليل صور التكامل بينهما في التراث التفسيري.
- دراسة نماذج تطبيقية من كتب التفسير الاستدلالي.
- اقتراح ضوابط منهجية تحقق الاتزان بين النقل والعقل.

رابعاً: منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف المفاهيم الأساسية وتحليل بنيتها المعرفية والمنهجية، كما يستفيد من المنهج النقدي في تقويم الممارسات التفسيرية التي غلب فيها أحد الجانبين على الآخر، ومن المنهج المقارن في موازنة نماذج مختارة من التفسيرات التي تمثل مدارس مختلفة في التعامل مع النقل والعقل.

خامساً: فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- أن التفسير الاستدلالي الرصين لا يقوم على النقل وحده ولا على العقل وحده، بل على تكاملهما.
- أن النقل يمثل الأصل المرجعي الضابط، وأن العقل يمثل الأداة الفاعلة في الفهم والاستنباط.
- أن التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصحيح تعارض ظاهري لا حقيقي.
- أن الخلل في التفسير الاستدلالي ينشأ غالباً من سوء ترتيب العلاقة بين الأدلة، لا من أصل وجودها.

سادساً: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة ابن تيمية في أصول التفسير من خلال كتابه "مقدمة في أصول التفسير"

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات المؤسسة في بيان العلاقة بين الأدلة النقلية والعقلية في التفسير، وإن لم تأت بعنوان مستقل حول "التكامل المنهجي" بالمصطلح المعاصر. فقد سعت إلى إبراز الأصول التي قررها ابن تيمية في فهم القرآن الكريم، ولا سيما تأكيده على أن تفسير القرآن بالقرآن هو الأصل الأول، ثم تفسيره بالسنة، ثم بأقوال الصحابة والتابعين، مع عدم إلغاء دور العقل، بل توجيهه ليكون أداة للفهم والترجيح لا مصدراً مستقلاً عن النص (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٧-٩).

الدراسة الثانية: دراسة الزركشي لقواعد الاستدلال التفسيري في كتاب "البرهان في علوم القرآن"

تناولت هذه الدراسة جهود الإمام بدر الدين الزركشي في تعقيد أدوات الفهم التفسيري، وبيان القواعد التي تضبط التعامل مع النص القرآني من حيث اللغة والسياق والقارئ ووجوه الترجيح. وقد انطلقت من ملاحظة أن كتاب البرهان في علوم القرآن لا يقتصر على جمع مباحث علوم القرآن، بل يتضمن رؤية منهجية عميقة في كيفية بناء الفهم التفسيري وربط الأدلة بعضها ببعض (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٨٧، ٣٥٩).

الدراسة الثالثة: دراسة محمد حسين الذهبي في مناهج المفسرين من خلال كتاب "التفسير والمفسرون"

اهتمت هذه الدراسة باتباع مناهج كبار المفسرين في توظيف النقل والعقل، من خلال ما عرضه الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون. وقد ركزت على تحليل النماذج التفسيرية الكبرى، مثل تفسير الطبري، والرازي، وابن عاشور، بوصفها تمثل صوراً متنوعة للعلاقة بين المأثور والرأي والاستدلال (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٠٥، ٢٩٣، ٣٥٢).

المطلب الأول: مفهوم التفسير الاستدلالي

يقصد بالتفسير الاستدلالي ذلك النمط من التفسير الذي يبني فهمه للآية على النظر في الأدلة والقرائن، ولا يقتصر على مجرد نقل الروايات أو ذكر المعنى الإجمالي. فهو تفسير يعتمد التحليل، والربط، والاستنباط، والترجيح، واستحضار القواعد التي تعين على الكشف عن مراد النص. ويدخل في ذلك الاستدلال بالنصوص القرآنية المتقابلة، والسنة، واللغة، والسياق، والعقل، والمقاصد، بحسب ما يقتضيه المقام.

المطلب الثاني: مفهوم الأدلة النقلية

الأدلة النقلية في التفسير هي كل ما كان مصدره الوحي أو ما اتصل به من الفهم المعبر، وتشمل: القرآن بالقرآن، والقرآن بالسنة، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين، وأسباب النزول، والقراءات، وما يعضد ذلك من كلام العرب الصحيح. وهذه الأدلة تشكل البنية المرجعية الأساسية للتفسير؛ لأنها الأقرب إلى بيان المراد الإلهي وإلى فهم النص في سياقه الأصلي.

المطلب الثالث: مفهوم الأدلة العقلية

الأدلة العقلية في التفسير لا تعني تقديم العقل على النص أو الاستغناء به عنه، بل تعني استعمال المبادئ العقلية السليمة في فهم النص، وربط دلالاته، واستنباط لوازمه، ودفع ما يظهر من إشكال، وترتيب وجوه الاحتمال والترجيح بينها. فالعقل هنا أداة منهجية منضبطة، لا سلطة مستقلة تعلق على الوحي.

الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين النقل والعقل في التفسير الاستدلالي

المبحث الأول: التأصيل المعرفي للعلاقة بين النقل والعقل

المطلب الأول: وحدة المصدر ووحدة الغاية

إذا كان النقل الصحيح عند الله تعالى، وكان العقل السليم من جملة ما وهبه الله للإنسان ليهتدي به، فإن الأصل بينهما هو التوافق لا التناقض. ولذلك فإن العلاقة بين النقل والعقل ليست صراعاً بين مرجعيتين متقابلتين، بل تكامل بين هداية الوحي وأداة الفهم البشري. وما يظهر من تعارض إنما يرجع غالباً إلى ضعف في ثبوت النقل، أو خلل في فهمه، أو خطأ في استعمال العقل.

المطلب الثاني: العقل شرط في الفهم لا بديل عن الوحي

لا يمكن تصور تفسير للنص من دون إعمال العقل؛ لأن فهم اللغة، وربط الجمل، ومعرفة العموم والخصوص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والترجيح بين الأقوال، كلها عمليات عقلية. لكن هذا العقل لا يعمل استقلالاً عن الوحي، بل في ضوء معطياته وحدوده. ومن هنا كان العقل شرطاً في الفهم، لا بديلاً عن الوحي.

المطلب الثالث: مرجعية النص وضبط حركة التأويل

إن النص القرآني هو الأصل الأعلى في التفسير، وهو الذي يحدد مجال الحركة العقلية واتجاهها. ولذلك فإن إعمال العقل في التفسير يجب أن يظل منضبطاً بظاهر العربية، وسياق الآيات، وسائر النصوص المفسرة، وقواعد الشريعة الكلية. فإذا تجاوز العقل هذه الضوابط، تحولت العملية التفسيرية إلى تأويل منفلت.

المبحث الثاني: وظائف الأدلة النقلية في التفسير الاستدلالي

المطلب الأول: البيان والتفسير

تهض الأدلة النقلية في التفسير الاستدلالي بوظيفة مركزية تتمثل في بيان مراد الله تعالى من كلامه، إذ إن النص القرآني - مع كماله وتماه هدايته - قد يرد فيه المجمل الذي يحتاج إلى بيان، والعام الذي يفترق إلى تخصيص، والمطلق الذي يتطلب تقييداً، كما قد ترد فيه الألفاظ المحتملة التي لا يتعين المراد منها إلا بقرينة نقلية معتبرة. ومن هنا كانت السنة النبوية، وما ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم، من أهم مفاتيح الكشف عن المعنى الصحيح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو المبلغ عن الله تعالى، وقد بين لأصحابه ألفاظ القرآن ومعانيه، كما أن الصحابة شهدوا التنزيل وعرفوا أسبابه وملابساته، فكان فهمهم أقرب إلى مقاصد الخطاب وأبعد عن التكلف في التأويل (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٧-٩).

وعلى هذا الأساس، فإن التفسير الاستدلالي لا يجوز له أن يبتدئ من العقل المجرد أو الاحتمال اللغوي المنفصل عن البيان المأثور، بل يبدأ أولاً باستقراء ما ورد في تفسير الآية من قرآن يفسر بعضه بعضاً، ثم ما صح من السنة، ثم ما نقل عن الصحابة والتابعين. وهذا الترتيب ليس مجرد ترتيب شكلي للمصادر، بل هو بناء منهجي يرمي إلى ضبط الفهم وردّه إلى الأصل الأوثق؛ لأن البيان النقلية يرفع كثيراً من الإشكالات التي قد تنشأ من تعدد الدلالات أو تباين الأنظار (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) ومن ثم، فإن وظيفة البيان والتفسير التي تضطلع بها الأدلة النقلية ليست وظيفة تكميلية أو ثانوية، بل هي وظيفة تأسيسية؛ إذ بها تتحدد وجهة الاستدلال، وتتضح حدود المعنى المقبول، ويتميز ما هو تفسير معتبر مما هو مجرد احتمال ذهني لا يشهد له نقل صحيح. ولذلك كان إغفال البيان النقلية سبباً في وقوع بعض المفسرين في التوسع غير المنضبط، أو في تحميل النص ما لا يحتمله من المعاني.

المطلب الثاني: التأسيس المرجعي للمعنى

تمثل الأدلة النقلية في التفسير الاستدلالي الإطار المرجعي الذي ينطلق منه المفسر في بناء المعنى، فهي لا تقدم مجرد معلومات تفسيرية متناثرة، بل تشكل بنية مرجعية متكاملة تصل المفسر بعالم النص الأول: بيئة التنزيل، وملابسات الخطاب، ولسان العرب الذي نزل به القرآن، وأعراف الاستعمال التي كانت سائدة عند المخاطبين الأوائل. ومن غير هذا الارتباط المرجعي يصبح التفسير معرضاً للانفصال عن السياق الأصلي للنص، ومن ثم للانحراف عن دلالته المرادة (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٨٧) ويتجلى هذا التأسيس المرجعي في جملة من الجوانب؛ فمن جهة، تمنح الروايات الواردة في أسباب النزول والسياقات التفسيرية قدراً مهماً من الانضباط في فهم الآية، لأنها تكشف عن الملابسات التي أحاطت بالنص عند نزوله. ومن جهة أخرى، يتيح النقل عن الصحابة والتابعين معرفة الأوجه التفسيرية التي جرى عليها الفهم الأول للقرآن، وهو فهم له قيمته العلمية الخاصة، لصلته المباشرة بعصر التنزيل ومصادر التلقي الأولى. كما أن الرجوع إلى لسان العرب في حدود ما قرره أهل العلم يندرج في هذا الإطار المرجعي نفسه، لأن القرآن نزل بلغتهم وخاطبهم على وفق أساليبهم (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٧-٩) ومن هنا، فإن النقل لا يمد المفسر بمادة الفهم فحسب، بل يضبط زاوية النظر نفسها؛ فهو الذي يحدد نقطة البدء في العملية التفسيرية، ويرسم للمفسر حدود الاشتغال المقبول، ويحول دون أن تتحول الممارسة التفسيرية إلى قراءة إسقاطية تملئها الخلفيات الذهنية أو الميول المسبقة. ولذلك أمكن القول إن التفسير الاستدلالي الحق لا يستغني عن المرجعية النقلية؛ لأنها هي التي تضمن بقاء الاستدلال متصلاً بالنص، لا منفصلاً عنه.

المطلب الثالث: الضبط والحد من الانفلات

من أبرز وظائف الأدلة النقلية في التفسير الاستدلالي أنها تقوم بدور الضابط المنهجي الذي يكبح جماح التأويل غير المنضبط، ويمنع المفسر من تجاوز حدود الدلالة التي تسمح بها النصوص والأصول. فليس كل ما يحتمله اللفظ من جهة اللغة يصح حمل الآية عليه، وليس كل وجه يستحسنه العقل يكون مقبولاً في التفسير؛ لأن صحة التفسير لا تقوم على مجرد الإمكان الذهني، بل على موافقة المعنى للأدلة والقواعد المعتمدة (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦-٢٥٥). ولهذا شدد العلماء على خطورة "الرأي المذموم" في التفسير، وهو الرأي الذي لا يستند إلى علم صحيح، أو الذي ينبني على الهوى، أو الذي يتجاوز ما ثبت في النقل من غير مسوغ علمي معتبر. والأدلة النقلية تؤدي هنا وظيفة معيارية ونقدية في أن واحد: فهي من جهة معيار تقاس عليه الوجوه التفسيرية، وهي من جهة أخرى أداة نقد ترد بها الأقوال الشاذة أو المتكلفة أو البعيدة عن هدي السلف في الفهم. وبذلك تصون التفسير من الانفلات إلى مسالك الباطنية، أو الجدل المجرد، أو الإسقاطات الفكرية التي تلون النص بما ليس فيه (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦). كما أن هذا الضبط لا يعني تجميد النظر أو إلغاء الاجتهاد، وإنما يعني أن يكون الاجتهاد محكوماً بأصوله، وأن يبقى العقل في دائرة الخدمة للنص لا في موضع الهيمنة عليه. فالأدلة النقلية لا تسد باب الاستدلال، لكنها ترسم له مساره الصحيح، وتمنع تحوله إلى دعوى مفتوحة لا ضابط لها. ومن هنا كانت صيانة التفسير من الرأي المذموم إحدى أهم ثمار الاحتكام إلى النقل في العملية التفسيرية.

المبحث الثالث: وظائف الأدلة العقلية في التفسير الاستدلالي

المطلب الأول: الربط بين الأدلة

إذا كانت الأدلة النقلية تمثل المادة الأصلية للتفسير، فإن العقل يؤدي وظيفة منهجية لا غنى عنها في تنظيم هذه المادة وربط بعضها ببعض، حتى تتكون منها رؤية تفسيرية منسجمة. فالمفسر لا يقف عند نقل الأقوال أو جمع الروايات فحسب، بل يحتاج إلى نظر عقلي يجمع بين النصوص المتصلة بالموضوع الواحد، ويكشف عن العلاقات بين الآيات، ويوازن بين السياقات، ويراعي كليات القرآن ومقاصد الشريعة. وبهذه العملية يتجاوز التفسير مجرد العرض الجزئي إلى البناء المعرفي المتكامل (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩) وتظهر أهمية هذا الربط في المواطن التي تتعدد فيها النصوص أو تنتشعب فيها الدلالات؛ إذ قد ترد الآية مجملة في موضع، مبينة في موضع آخر، أو يرد الحكم في سورة على وجه، ثم تكشف آية أخرى عن قيده أو غايته أو مقصده. والعقل هنا هو الأداة التي تمكن المفسر من جمع أطراف الدلالة وعدم الاقتصار على بعض النصوص دون بعض. كما أنه يساهم في اكتشاف المناسبة بين أجزاء الكلام، وربط المعاني الجزئية بالأصول الكلية، بما يمنع من تجزئة الخطاب القرآني أو قراءته في معزل عن بنيته العامة. ومن ثم، فإن وظيفة العقل في الربط بين الأدلة ليست خروجاً عن النقل، بل هي عمل في داخله وبوساطته؛ لأنه لا ينشئ الأدلة من العدم، وإنما يحسن ترتيبها، ويكشف عن انتظامها، ويستثمر ما بينها من علاقات. ولهذا كان العقل في التفسير الاستدلالي وسيلة لتحقيق الانسجام المعرفي للنصوص، لا مصدراً مستقلاً ينافيها سلطتها.

المطلب الثاني: الاستنباط والترجيح

يؤدي العقل في التفسير الاستدلالي وظيفة دقيقة تتمثل في استنباط المعاني التي لا يرد النص عليها بصيغة مباشرة، وفي ترجيح بعض الوجوه التفسيرية على بعض عند تعدد الاحتمالات. فالخطاب القرآني غني بالدلالات، ولا تنحصر معانيه دائماً في الظاهر المباشر، بل قد تلوح فيه إشارات

ومعانٍ مستنبطة تستخرج بطريق النظر الصحيح، مع الالتزام بقواعد اللسان العربي وأصول الاستدلال الشرعي. ومن هنا كان العقل أداة أساسية في توسيع الفهم المنضبط، وفي الكشف عن وجوه الهداية التي يتضمنها النص (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) والترجيح بين الأقوال التفسيرية مثال واضح على ضرورة عمل العقل؛ إذ قد تتعدد الأقوال في معنى الآية، ويكون كل منها محتتملاً من جهة اللغة أو الرواية، فيحتاج المفسر إلى النظر في القرائن السياقية، وأسباب النزول، والاستعمال القرآني، وموافقة كليات الشريعة، وقوة الأثر المنقول، ثم يبني على ذلك اختياره للقول الراجح. فالعقل هنا ليس خصماً للنقل، وإنما هو الأداة التي تفهم به مراتب الأدلة ودرجاتها، ويعرف بها الأوجه الأقوى من الأضعف. غير أن هذا الاستنباط المقبول مشروط بأن يكون منضبطاً بضوابط العلم، وإلا تحول إلى ضرب من التحكم. ولهذا فرق العلماء بين الاستنباط المشروع الذي يقوم على أصول معتبرة، وبين الرأي المتكلف الذي يحتمل النص ما لا يحتمله. فالعقل في مقام الاستنباط والترجيح يعمل داخل حدود النص واللغة والقواعد، لا خارجها، وبذلك يظل التفسير الاستدلالي محافظاً على توازنه بين الإبداع العلمي والانضباط المنهجي.

المطلب الثالث: دفع التعارض الظاهري

من الوظائف الجوهرية للعقل في التفسير الاستدلالي إزالة ما قد يبدو من تعارض بين النصوص أو بين ظاهر بعض الآيات والحقائق القطعية. ذلك أن التعارض الحقيقي بين الأدلة الصحيحة ممتنع في ميزان الشريعة؛ لأن مصدرها واحد، وإنما ينشأ الإشكال غالباً من قصور في الجمع، أو خلل في الفهم، أو إغفال لبعض القرائن المؤثرة في الدلالة. ومن هنا كانت الحاجة إلى النظر العقلي الفاحص الذي يتتبع مواضع الإشكال ويعمل على ردها إلى وجه من الانسجام والاتساق (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٥٥). وتتجلى هذه الوظيفة في صور متعددة؛ فقد يظن الناظر وجود تعارض بين آيتين بسبب اختلاف السياق أو تعدد الجهة التي ورد الكلام باعتبارها، فيأتي العقل ليبين أن كل آية تتناول جانباً غير الجانب الذي تناولته الأخرى. وقد يظهر التعارض بين ظاهر النص وبعض الحقائق القطعية، فيقوم النظر الصحيح بتمييز القطعي من الظني، وإعادة فهم النص في ضوء أصوله ولسانه وسياقه، بما يرفع الوهم من غير تعطيل للنص ولا مصادمة لليقين. وهنا تتأكد الطبيعة التكاملية للعلاقة بين العقل والنقل؛ فالعقل لا يلغي ظاهر النصوص ابتداءً، ولا يتعسف في تأويلها، وإنما يسعى إلى التحقيق والتوفيق، وإلى الكشف عن أن موضع التعارض إنما هو في الفهم البشري لا في نفس الوحي. وهذه الوظيفة تجعل العقل أداة لحماية التفسير من السطحية والتناقض، وتؤهله للتعامل الرشيد مع الإشكالات التي تبرز أثناء النظر الاستدلالي.

الفصل الثاني: صور التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية

المبحث الأول: التكامل في تفسير القرآن بالقرآن

المطلب الأول: جمع النظائر

يظهر التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية في التفسير الاستدلالي منذ الخطوة الأولى في النظر التفسيري، وهي جمع الآيات المتناظرة في الباب الواحد؛ إذ لا يكتفي المفسر بالنظر إلى الآية منفردة، بل يضم إليها ما ورد في معناها أو موضوعها أو حكمها من مواضع أخرى في القرآن. وهذا الجمع يعتمد على النقل من حيث إن مادة الاستدلال نفسها نصوص قرآنية واردة، لكنه يعتمد كذلك على العقل من حيث ترتيب هذه النصوص، والتميز بين مراتب دلالاتها، وربط المطلق بالمقيد، والمجمل بالمبين، والعام بالخاص، حتى لا يستقر الفهم على ظاهر جزئي مع وجود ما يفسره أو يخصصه أو يقيده في موضع آخر (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) وهذا المسلك يكشف أن التفسير الاستدلالي ليس مجرد سرد للنقول، بل هو عمل تركيبى يقوم على إحسان جمع المادة التفسيرية أولاً، ثم إحسان النظر في العلاقات التي تربط أجزاءها ثانياً. ومن هنا كانت قيمة العقل في هذا المقام قيمة تنظيمية ومنهجية؛ لأنه هو الذي يردّ الفروع إلى أصولها، ويكشف عن وحدة الموضوع بين المواضع المختلفة، ويمنع من الوقوف عند بعض النصوص دون بعض. وقد نبه العلماء إلى أن من أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، لأن المعنى قد يذكر في موضع مجملاً ثم يرد في موضع آخر على وجه أتم وأوضح، ولا يتأتى الانتفاع الكامل بهذا الأصل إلا بإعمال نظر جامع يربط بين النصوص ويقرأها في ضوء بعضها بعضاً (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩).

المطلب الثاني: بناء المعنى الكلي

إذا كان جمع النظائر هو الخطوة الأولى، فإن بناء المعنى الكلي هو الثمرة المنهجية لهذا الجمع؛ إذ إن القرآن يفسر بعضه بعضاً، لكن اكتشاف هذا التفسير الداخلي لا يتم بصورة آلية، بل يحتاج إلى عقل قادر على قراءة البنية العامة للخطاب القرآني، واستكشاف وجوه الارتباط بين المواضع المختلفة، وردّ الجزئيات إلى الكليات. فالمفسر قد يجد في موضوع واحد عدة آيات تتناول جوانبه من زوايا متنوعة: فتذكر إحداها أصل المعنى،

وتفصل الثانية بعض أحكامه، وتكشف الثالثة عن غايته أو حكمته؛ والعقل هنا هو الأداة التي تنظم هذه المعاني في نسق واحد، بدل أن تبقى متناثرة أو متجاوزة بلا رابط جامع (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩) ومن أهمية هذا البناء الكلي أنه يحول دون اضطراب التفسير أو تناقض نتائجه؛ لأن الاكتفاء بالدلالة الموضوعية المنفردة قد يفضي إلى فهم ناقص أو مبتور، بينما النظر الكلي يُظهر انسجام الخطاب القرآني وتكامل مقاصده. كما أن هذا البناء لا يخرج عن سلطان النقل، بل هو في حقيقته صورة من صور خدمته؛ إذ العقل لا ينشئ معنى من خارج النص، وإنما يكشف شبكة العلاقات الكامنة بين النصوص، ويبرز انتظامها الداخلي على نحو يوافق أصول الشريعة وكلياتها (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٧-٩).

المطلب الثالث: منع التجزئة الدلالية

من أبرز ثمرات التكامل بين النقل والعقل في هذا الباب أنه يمنع التجزئة الدلالية للنص القرآني؛ أي منع اقتطاع آية من سياقها الكلي أو من حقلها الموضوعي، ثم بناء معنى مستقل عليها بمعزل عن بقية النصوص ذات الصلة. فالتفسير الذي يقتصر على جزء من المادة النقلية من غير استيعاب النظائر، أو الذي يركن إلى ظاهر موضعي من غير رده إلى السياق العام، يكون عرضة للزلل، لأن كثيراً من الانحرافات التفسيرية نشأت من تجزئة النظر لا من نقص النصوص نفسها (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦-٢٥٥) ومن هنا فإن العقل المنهجي لا يكفي بفهم الدلالة المباشرة للفظ، بل يسأل عن موقع هذه الدلالة في البنية الأوسع للقرآن، وعن علاقتها بغيرها من الآيات، وعن مدى انسجامها مع المقاصد العامة للخطاب. وهذا هو الذي يجعل التفسير أكثر شمولاً وأدق حكماً؛ لأنه يمنع من تحميل النص ما لا يدل عليه عند جمع أطرافه، كما يمنع من إغفال القيود والقرائن التي لا تظهر إلا بالنظر الكلي. وبذلك يتحقق نوع من التوازن: النقل يمدّ المفسر بالمواضع والشواهد، والعقل يمنع تشطّيتها ويجمعها في معنى منسجم.

المبحث الثاني: التكامل في توظيف السنة وأقوال السلف

المطلب الأول: فهم البيان النبوي

تمثل السنة النبوية المصدر الثاني في بيان القرآن، بل هي في كثير من المواضع المفسر العملي والبياني للنص القرآني؛ إذ توضح المجمل، وتبين المبهم، وتخصص العام، وتقيد المطلق، وتكشف عن مراد الشارع في مواطن قد لا يستقل ظاهر اللفظ بكشفها. غير أن الإفادة من هذا البيان النبوي لا تتحقق بمجرد نقل الحديث أو إيراده، بل تحتاج إلى نظر عقلي أصولي يضعه في موضعه الصحيح، ويميّز بين ما ورد على جهة البيان العام، وما جاء جواباً عن واقعة خاصة، وما يُحمل على الإطلاق أو التقييد، وما يتصل بالسياق الذي نزلت فيه الآية أو ورد فيه البيان (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٩، ٣٩) وعليه، فالعلاقة بين السنة والعقل في التفسير ليست علاقة تعارض، بل علاقة تكميل؛ لأن السنة تقدم البيان المعتمد، بينما يتولى العقل فهم كيفية توظيف هذا البيان في الموضع التفسيري المناسب. وقد يرد النص النبوي شارحاً للمعنى من حيث الأصل، لكن تنزيله على الاحتمالات التفسيرية المختلفة يحتاج إلى إدراك أصول الاستدلال ووجوه الدلالة، حتى لا يُستعمل الحديث في غير بابه أو يُحمل ما لا يدل عليه. ومن ثم فإن فهم البيان النبوي نفسه يتطلب عقلاً منضبطاً يخدم النقل ويكشف عن وجه دلالاته.

المطلب الثاني: التعامل مع اختلاف الروايات

إذا تعددت الروايات التفسيرية، أو تنوعت الأقوال المأثورة عن السلف في معنى الآية، برزت الحاجة بوضوح إلى التكامل بين النقل والعقل؛ لأن المفسر لا يملك أن يكتفي بمجرد الجمع، بل لا بد له من التمييز بين صحيح الروايات وضعيفها، وبين اختلاف التنوع واختلاف التضاد، وبين ما يمكن حمله على تعدد الاعتبار وما يحتاج إلى ترجيح. وهذه كلها عمليات عقلية منهجية، لكنها لا تعمل في فراغ، بل تنطلق من الأصل النقلية وتبقى محكومة به (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) وقد قرر أهل العلم أن كثيراً من اختلاف السلف في التفسير ليس اختلاف تناقض، بل هو من باب اختلاف التنوع، حيث يعبر كل واحد منهم عن جانب من المعنى أو عن مثال داخل فيه. وإدراك هذه الحقيقة يخفف من توهم التعارض بين الأقوال، ويؤكد ضرورة النظر العقلي في جمعها وتأليفها قبل المبادرة إلى ترجيح بعضها على بعض. أما إذا ثبت التعارض الحقيقي أو ظهر ضعف بعض المنقولات، فإن أدوات النقد والترجيح تصبح لازمة، سواء من جهة الإسناد أو من جهة المتن أو من جهة موافقة السياق وأصول الشريعة (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦-٢٥٥) وهكذا تتجلى قيمة العقل في كونه يضبط حركة التعامل مع المرويات التفسيرية: فلا يرفضها باسم النظر، ولا يقبلها جميعاً بلا تمحيص، بل يسلك مسلك الفحص والجمع والترتيب والنقد، مع المحافظة على الأصل النقلية بوصفه منطلقاً ومرجعاً.

المطلب الثالث: ترتيب حجية الأقوال

ليست أقوال الصحابة والتابعين في رتبة واحدة من حيث القوة التفسيرية والدلالة العلمية؛ فبعضها له مزية ظاهرة لاتصاله بسبب النزول، أو لكونه في حكم المرفوع، أو لاشتهار قائله بالعلم باللغة وأحوال التنزيل، وبعضها أقرب إلى الاجتهاد الذي يحتمل الأخذ والرد. ومن هنا فإن الانتفاع بهذه الأقوال في التفسير الاستدلالي يحتاج إلى عقل منهجي يرتب مراتبها، ويميز بين ما هو أقوى حجة وما هو أضعف دلالة، مع بقاء أصل الاحترام العلمي لمأثور السلف (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٩؛ الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦) ويظهر هذا الترتيب في صور متعددة؛ فقول الصحابي في سبب النزول، أو في أمر لا مجال للرأي فيه، ليس كقوله في وجه لغوي أو اجتهادي. وكذلك أقوال التابعين ليست سواء، بل تختلف باختلاف قريتهم من مصادر التلقي، وسعة علمهم بالعربية، واتصالهم بمدارس الصحابة في التفسير. والعقل هنا يؤدي دورًا دقيقًا في تقدير هذه الفوارق، حتى لا يُسوَّى بين ما يقتضي قوة الدلالة وما لا يقتضيها. وهذا الترتيب لا ينقص من قيمة النقل، بل يحقق حسن الإفادة منه، ويمنع من الفوضى في الاستناد إلى الأقوال من غير تمييز.

المبحث الثالث: التكامل في الاستدلال اللغوي والبلاغي

المطلب الأول: اللغة بين النقل والعقل

تقوم اللغة العربية في التفسير على ركنين متكاملين: ركنٍ نقلي يتمثل في كونها مادة موروثة عن أهلها، نقلها العلماء في ألفاظها وأساليبها واستعمالاتها؛ وركنٍ عقلي يتمثل في فهم هذه المادة وتحليل تراكيبها، والنظر في العلاقات بين مفرداتها وجملها وسياقاتها. ومن ثم فإن التفسير اللغوي الصحيح لا يقوم على مجرد حفظ المنقول من كلام العرب، ولا على مجرد الحدس في توجيه الألفاظ، بل على تكامل المادة اللغوية الماثورة مع النظر التحليلي الدقيق (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٨٧) فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، وفهم هذا اللسان يقتضي الرجوع إلى ما ثبت من معهود العرب في خطابها، غير أن تنزيل هذا المعهود على الآية القرآنية بعينها يحتاج إلى عقل يوازن بين الاحتمالات، ويراعي السياق، ويميز بين الحقيقة والمجاز، وبين الأصل والاستعمال الغالب، وبين ما ينسجم مع بنية الكلام وما يبعد عنها. لذلك لم يكن علم العربية في التفسير مجرد أداة مساعدة، بل كان من صميم المنهج؛ لأن النص لا يفهم على وجهه إلا من بابه اللغوي، ولا تستخرج وجوه دلالاته إلا بنظر يجمع بين الرواية اللغوية والفهم العقلي.

المطلب الثاني: توجيه الاحتمالات

قد يحتمل اللفظ القرآني أكثر من معنى، وقد تحتمل الجملة الواحدة أكثر من تركيب أو توجيه نحوي أو دلالي، وهنا تظهر بجلاء وظيفة العقل في ترجيح الاحتمال الأرجح، غير أن هذا الترجيح لا يكون صحيحًا إلا إذا انضبط بالنقل والسياق. فليس كل احتمال تجوزه العربية يصح حمل الآية عليه، وإنما المعتبر ما عضدته قرينة من استعمال قرآني، أو أثر تفسيري، أو سياق بياني، أو مقصد شرعي معتبر (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) ومن ثم فإن التفسير الاستدلالي في هذا الموضع يتأسس على تفاعل دقيق بين عنصرين: عنصر نقلي يضبط حدود المعاني الممكنة في اللسان، وعنصر عقلي يختار من بينها ما هو أولى بالآية وأليق بسياقها. وقد يكون اللفظ مشتركًا أو واسع الدلالة، فيأتي النظر العقلي ليكشف أن بعض وجوهه أقرب إلى نظم الكلام أو إلى مقصد السورة أو إلى البيان النبوي الوارد فيه. وبهذا لا يتحول تعدد الاحتمالات إلى باب للفوضى، بل يصبح ميدانًا للترجيح العلمي المنضبط.

المطلب الثالث: استثمار البلاغة في فهم المراد

ليست البلاغة في التفسير مجرد تحسين بياني أو مظهر أدبي، بل هي أداة أصيلة في إدراك مراد الخطاب القرآني؛ لأن كثيرًا من المعاني لا تُفهم على وجهها التام إلا من خلال ملاحظة الأساليب البلاغية التي وردت بها، مثل الحذف، والتقديم والتأخير، والقصر، والالتفات، والتشبيه، والتكرار، والتناسب بين الجمل. وهذه الظواهر لا يكفي في فهمها مجرد نقل قواعد البلاغة، بل تحتاج إلى ممارسة عقلية دقيقة تستكشف أثرها في المعنى، وترتبط بين الصياغة والمقصد (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩) فإذا ورد الحذف مثلاً، لم يكن المقصود مجرد الإيجاز اللفظي، بل قد يكون وراءه توسيع في الدلالة أو تعظيم في المعنى. وإذا وقع التقديم والتأخير، فقد يدل ذلك على اختصاص أو عناية أو رد على توهم. وإذا جاء الالتفات من ضمير إلى آخر، فله وظيفة في تنشيط السامع أو إبراز المعنى في صورة أقوى. وكل هذا لا يدرك على وجهه إلا بعقل بلاغي منضبط بالمأثور اللغوي، بحيث لا ينقلب التدوق البياني إلى تكلف تأويلي أو تحميل للنص ما لا يحتمل. وهنا يتأكد أن البلاغة في التفسير مجال من مجالات التكامل بين النقل والعقل: فالنقل يثبت سنن العربية وأساليبها، والعقل يكشف أسرار توظيفها في الخطاب القرآني.

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية من التفاسير الاستدلالية

المبحث الأول: الإمام الطبري نموذجًا للتكامل المنضبط

يمثل تفسير الإمام الطبري نموذجًا تأسيسيًا بارزًا في تاريخ التفسير، ولا سيما من جهة تقديم النقل وجعله أصلًا في بناء المعنى التفسيري؛ إذ اعتمد اعتمادًا واسعًا على تفسير القرآن بالقرآن، واستثمر الروايات الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة والتابعين، وجعلها مادة رئيسية في الكشف عن المراد الإلهي. وتظهر هذه المركزية بوضوح في منهجه القائم على استيعاب الأقوال، وذكر الأسانيد، وربط المعنى التفسيري بما ثبت من المأثور، مما جعل تفسيره من أهم النماذج التي تجسد حضور النقل بوصفه مرجعًا أعلى في العملية التفسيرية (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٠٥ وما بعدها) غير أن مركزية النقل عند الطبري لا ينبغي أن تُفهم على أنها مجرد تكديس للروايات أو توقف عند حدود الجمع؛ لأن توظيفه للمأثور كان توظيفًا منهجيًا منظمًا، يهدف إلى ردّ المعنى إلى أصوله الأولى، وربط الفهم بعالم التنزيل ولسان العرب وأقوال السلف. ومن هنا فإن تفسيره يكشف عن وعي عميق بأن الطريق الأمثل إلى فهم القرآن يبدأ من النقل الصحيح، لأن النص أولى بأن يفسر بما ورد في بيانه من نصوص أخرى أو آثار معتبرة. ولهذا عدّ الطبري من أبرز من رسخ مبدأ أولوية المأثور في التفسير، مع بقاء مساحة للنظر الذي يخدم هذا الأصل ولا يزاخمه.

المطلب الثاني: حضور الترجيح العقلي

على الرغم من هذا الحضور الكثيف للنقل، فإن الطبري لا يكتفي بجمع الأقوال وسرد المرويات، بل يمارس دورًا نقديًا وترجيحيًا واضحًا يكشف عن حضور العقل المنهجي داخل بنيته التفسيرية. فهو كثيرًا ما يعرض الأقوال المختلفة في معنى الآية، ثم يعقب عليها بالتمحيص والموازنة، مستندًا في ترجيحه إلى وجوه متعددة؛ منها دلالة اللغة، وسياق الآية، وما يوافق ظاهر التنزيل، وما تشهد له سنن الاستعمال العربي. وهذا يدل على أن العقل عنده ليس غائبًا، بل حاضر بوصفه أداة لفهم النقل وترتيبه والتمييز بين مراتبه (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩) ويكشف هذا الجانب عن طبيعة التفسير الاستدلالي عند الطبري؛ إذ إن النقل يمدّه بمادة التفسير، لكن العقل هو الذي يسهم في تنظيم هذه المادة واختيار ما يظهر أنه أولى بالقبول. ففي المواطن التي تتعدد فيها الروايات أو تتباين فيها الأوجه اللغوية، لا يتعامل الطبري مع الجميع على مرتبة واحدة، بل يفحص ويوازن ويرجح، مما يجعل تفسيره مثالًا على أن التمسك بالنقل لا يقتضي تعطيل النظر، بل يقتضي تسديده وتوجيهه. ومن ثم فإن حضور الترجيح العقلي عند الطبري يمثل صورة ناضجة من صور التكامل، حيث يعمل العقل داخل المرجعية النقلية لا خارجها.

المطلب الثالث: اتزان المنهج

تكمُن القيمة المنهجية الكبرى في تفسير الطبري في هذا الاتزان الدقيق بين أصل النقل ووظيفة العقل؛ فهو لا يطلق للعقل سلطة الاستقلال في بناء المعنى بعيدًا عن المأثور، ولا يحصر التفسير في مجرد إيراد النقول من غير نظر في قوتها ودلالاتها. وبهذا الاتزان أصبح تفسيره نموذجًا رصينًا للتكامل المنهجي، حيث يؤدي النقل وظيفة التأسيس والضبط، بينما يؤدي العقل وظيفة الترتيب والترجيح والتوجيه (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٠٥-٢١٠) ولذلك يمكن النظر إلى الطبري بوصفه ممثلًا لمرحلة نضج فيها التفسير المأثور دون أن يتحول إلى جمود، وحضر فيها النظر العقلي دون أن ينقلب إلى هيمنة على النص. وهذه السمة تجعل منه مثالًا مهمًا في البحث عن التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية؛ لأن قوته لا تكمن في تغليب أحد الجانبين على الآخر، بل في إقامة العلاقة الصحيحة بينهما: النقل أصل حاكم، والعقل خادم كاشف ومرتب.

المبحث الثاني: فخر الدين الرازي نموذجًا للتوسع العقلي

المطلب الأول: سعة النظر الاستدلالي

يمثل فخر الدين الرازي في تفسيره نموذجًا بارزًا للتوسع في توظيف العقل داخل الحقل التفسيري، حتى أصبح تفسيره من أشهر التفاسير التي تتجلى فيها النزعة الاستدلالية على نحو لافت. فقد وسع الرازي مجال النظر العقلي، ولا سيما في القضايا الكلامية والفلسفية والمنطقية، واستثمر أدوات الجدل والنظر في معالجة الإشكالات المرتبطة بالعقيدة والوجود والنبوة والصفات وسائر المسائل النظرية التي تثيرها بعض الآيات أو تتصل بها اتصالًا مباشرًا أو غير مباشر (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٩٣ وما بعدها) وهذا التوسع لا يمكن فصله عن السياق العلمي الذي ينتمي إليه الرازي؛ إذ كان التفسير عنده مجالًا لتفاعل العلوم، وليس مجرد شرح لغوي أو نقلي للآيات. ولذلك نجده يستثمر المعطيات العقلية في تفصيل المسائل، وإقامة البراهين، والإجابة عن الاعتراضات، وربط النصوص القرآنية بالأصول العقدية الكبرى. ومن ثم فإن تفسيره يكشف عن قدرة عالية على تفعيل العقل في خدمة النص، وإن كان هذا التفعيل قد اتسع أحيانًا حتى صار سمة غالبية في بعض المواضع.

المطلب الثاني: مزايا هذا التوسع

أفاد الرازي التفسير من جهات متعددة بفضل هذا الحضور العقلي الواسع؛ إذ أظهر وجوداً دقيقة من الاستدلال، واعتنى بدفع الشبهات والاعتراضات، ووسع أفق النظر في العلاقة بين المعاني الجزئية والكلية العقدية والعقلية. كما أسهم في بيان قدرة النص القرآني على مخاطبة العقل، وفي الكشف عن وجوه من التناسب بين الدلالة النصية والبنية البرهانية، الأمر الذي منح تفسيره قيمة خاصة لدى من يعتنون بالجدل العلمي والنظر الكلامي (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩؛ الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٩٣-٣٠٠) ومن مزايا هذا المنهج أيضاً أنه أتاح للتفسير أن يواجه إشكالات فكرية معقدة، لا سيما في البيئات التي كثرت فيها الأسئلة الكلامية والفلسفية. فالرازي لم يقف عند حدود نقل الأقوال، بل سعى إلى بيان معقوليتها أو مناقشة ما يعارضها، وربط النص القرآني بمستوى أعمق من التأمل النظري. وبذلك مثل جانباً مهماً من قابلية التفسير للاستجابة للتحديات الفكرية، وإظهار ما في القرآن من طاقة حجاجية ومعرفية واسعة.

المطلب الثالث: مأخذ المنهج

مع ما في هذا التوسع من فوائد، فإن الإفراط في الجدل العقلي قد يفضي أحياناً إلى إبعاد النص عن مركزه، أو إلى انشغال المفسر بقضايا نظرية مطولة لا تكون دائماً في صلب الدلالة السياقية للآية. وقد يترتب على ذلك تحميل بعض الآيات من المعاني أو اللوازم ما لا يساعد عليه السياق بوضوح، أو جعل البناء العقلي أوسع من الحيز الذي يحتله المقام التفسيري نفسه. ولهذا أشار عدد من الباحثين إلى أن تجربة الرازي، على أهميتها، تمثل أيضاً موضعاً ظاهراً للحاجة إلى ضوابط تحفظ للنص أولويته في العملية التفسيرية (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٣٠١ وما بعدها). ومن هنا فإن القيمة المنهجية لتفسير الرازي لا تقف عند إبراز طاقة العقل في التفسير فحسب، بل تمتد كذلك إلى التنبيه على حدود هذا التوظيف. فهو مثال مهم على أن العقل إذا تحرك من غير قدر كاف من الضبط النصي والسياقي قد يقترب من مزاحمة النص بدل خدمته. ولذلك تغدو تجربة الرازي شاهداً تطبيقياً مهماً في هذا البحث: فهي تثبت أهمية العقل وفاعليته، لكنها تؤكد في الوقت نفسه ضرورة تأطيره بالمرجعية النقلية حتى يبقى التفسير متوازناً.

المبحث الثالث: ابن عاشور نموذجاً للتكامل المقاصدي

المطلب الأول: الجمع بين المأثور والتحليل

يمثل ابن عاشور في التحرير والتتوير نموذجاً متقدماً للتكامل المنهجي بين النقل والعقل؛ إذ يجمع بين الإفادة من المأثور التفسيري، واستثمار التحليل اللغوي والبلاغي والعقلي، مع حضور واضح للمقاصد العامة للقرآن. فهو لا يهمل ما ورد عن السلف، ولا يفصل عن منجز التفسير السابق، لكنه في الوقت نفسه لا يكتفي بالنقل المجرد، بل يقرأ النص قراءة تحليلية تستكشف وجوه الدلالة، وتربط بين نظم الآية وسياقها، وتستحضر الغايات الكلية للخطاب القرآني (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٣٥٢ وما بعدها) وتظهر قوة هذا المنهج في كونه لا يفصل بين المستويات المختلفة للفهم: فالمأثور حاضر، واللغة حاضرة، والبلاغة حاضرة، والنظر العقلي حاضر، والمقصد القرآني حاضر كذلك. وهذا التآزر بين الأدوات يجعل تفسير ابن عاشور نموذجاً مركباً لا يذوب فيه أحد الجانبين في الآخر، بل يعمل كل واحد منهما ضمن موقعه الوظيفي المناسب. ومن ثم فإن تجربة ابن عاشور تقدم صورة ناضجة لتفسير يتأسس على أصالة النص، دون أن يتخلى عن فاعلية العقل التحليلي.

المطلب الثاني: توسيع أفق الفهم

يساعد هذا المنهج التكاملي على توسيع أفق الفهم التفسيري من غير انفصال عن الضوابط؛ إذ يسمح للمفسر بأن يكشف عن سعة الدلالة القرآنية، وأن يربط المعاني الجزئية بالمقاصد العامة، وأن يستثمر ما في النص من طاقات لغوية وبلاغية وتشريعية وتربوية. وبهذا يخرج التفسير من دائرة البيان الجزئي المحدود إلى أفق أوسع يبرز انتظام الخطاب القرآني ووحدته الداخلية، من غير أن يتحول ذلك إلى إطلاق غير منضبط للتأويل. ومن خصائص هذا التوسيع أنه لا يبتني على القطيعة مع الموروث، بل على حسن الإفادة منه وتطوير مسالك النظر فيه. فابن عاشور يستند إلى ما قرره السابقون، لكنه يضيف إليه بناءً تحليلياً ومقاصدياً يكشف عن وجوه جديدة للفهم، مع بقاء الصلة واضحة بالنص والسياق واللسان العربي. وهذا ما يجعل منه مثلاً على إمكان تجديد التفسير من داخل أصوله، لا بالخروج عليها.

المطلب الثالث: القيمة المنهجية

تتجلى القيمة المنهجية الكبرى لتجربة ابن عاشور في أنها تقدم نموذجاً متوازناً لا يذوب فيه العقل في النقل، ولا يتغلب عليه، بل يعمل في إطاره ويوجه حركته نحوه. فالعقل عنده ليس مجرد أداة ترجيح جزئي، بل وسيلة لبناء رؤية تفسيرية كلية تستوعب النص في نظامه اللغوي والبلاغي والمقاصدي؛ غير أن هذه الفاعلية العقلية تبقى محكومة بأصل النص ومرجعيته. ومن هنا أمكن عدّ ابن عاشور من أبرز النماذج الحديثة نسبياً في

تجسيد التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية في التفسير (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٣٥٢-٣٦٠). وعلى هذا الأساس، فإن دراسة ابن عاشور في هذا السياق لا تفيد فقط في عرض نموذج تفسيري ناجح، بل تسهم كذلك في تأكيد الفرضية الرئيسية للبحث، وهي أن التفسير الأقوم ليس الذي يعطل العقل باسم النقل، ولا الذي يهمل النقل باسم العقل، وإنما الذي يقيم بينهما علاقة تكامل وظيفي منضبط، يكون فيها النقل أصلاً مرشداً، والعقل أداة كاشفة ومنظمة وموسعة لأفق الفهم.

الفصل الرابع: آثار التكامل المنهجي بين النقل والعقل في التفسير الاستدلالي

المبحث الأول: الأثر المعرفي

المطلب الأول: تعميق الفهم

يسهم التكامل بين الأدلة النقلية والعقلية في التفسير الاستدلالي في إنتاج فهم أعمق للنص القرآني؛ لأنه يجمع بين أصالة المرجع ودقة التحليل. فالنقل يمدّ المفسر بالمادة الأساس التي تضبط المعنى، وتربطه ببيئة الوحي، وبلسان التنزيل، وبما ثبت من البيان النبوي وأقوال السلف، في حين يتيح العقل للمفسر أن ينفذ إلى مستويات أعمق من الفهم عبر الربط بين الأدلة، واستحضار السياقات، واكتشاف العلاقات بين الجزئيات والكلية. ومن ثم فإن المعنى التفسيري لا يتكون هنا من ظاهر الرواية وحدها، ولا من مجرد التأمل العقلي المجرد، وإنما من تفاعل منظم بين المرجعية النصية والنظر المنهجي (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٧-٩، ٣٩) وتكمن أهمية هذا التعميق في أن النص القرآني بطبيعته نص هداية وتشريع وبناء عقدي وأخلاقي، وهو لذلك يتجاوز أحياناً حدود الدلالة المباشرة إلى آفاق أوسع لا تتكشف إلا لمن أحسن التعامل مع بنيته الداخلية. فالتكامل المنهجي يمكّن المفسر من الانتقال من مجرد معرفة مدلول الألفاظ إلى إدراك انتظام المعاني، ومن الوقوف عند البيان الجزئي إلى استيعاب المقصد الكلي. وبذلك يصبح الفهم التفسيري أكثر رسوخاً وأقرب إلى مراد النص، لأنه لا يختزل القرآن في تقارير مفردة، بل يقرأه ضمن بنيته المعرفية الشاملة (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩).

المطلب الثاني: توسيع أفق الاستنباط

من الآثار المعرفية المهمة لهذا التكامل أنه يوسع أفق الاستنباط التفسيري، بحيث يتيح للمفسر اكتشاف معاني وهدايات لا تظهر بمجرد الوقوف عند ظاهر بعض الروايات أو عند الدلالة الأولية لبعض الألفاظ. ذلك أن العقل المنهجي، حين يعمل في إطار النقل، يستطيع أن يستخرج من النص وجوهاً من الهداية، أو يربط بين المعاني المتفرقة، أو يكشف عن حكم ومقاصد لا تظهر للنظر العجول. غير أن هذا التوسيع لا يعني الانفلات من حدود النص، بل يعني تعظيم الإفادة منه في ضوء أصوله وقرائنه (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) وهذا الأفق الاستنباطي يجعل التفسير أكثر قدرة على مواكبة الأسئلة العلمية والفكرية المتجددة، لأن النص لا يُختزل في طبقة واحدة من الفهم، بل تبقى فيه إمكانات دلالية تتكشف بحسب عمق النظر وصحة المنهج. ولأجل ذلك كان الجمع بين النقل والعقل سبيلاً إلى إبراز ثراء القرآن، لا إلى تحميله ما ليس فيه؛ إذ إن الاستنباط المقبول هو ما تأسس على دلالة معتبرة، أو قرينة صحيحة، أو مناسبة منضبطة، لا ما بني على مجرد توهم أو استحسان ذاتي (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦-٢٥٥).

المطلب الثالث: بناء رؤية كلية

ومن أبرز الآثار المعرفية أيضاً أن هذا التكامل يساعد على بناء رؤية قرآنية كلية متماسكة، تربط بين الجزئيات والكلية، وبين الأحكام والمقاصد، وبين الموضوعات المتفرقة التي يجمعها أصل دلالي واحد. فالنقل يمدّ المفسر بالنصوص والبيانات اللازمة، لكن العقل هو الذي يجمع هذه الأجزاء في نسق معرفي منسجم، ويمنع من أن تبقى المعاني متناثرة أو غير مترابطة. ومن هنا فإن الرؤية الكلية ليست إضافة خارجية على النص، بل هي ثمرة حسن قراءته على ضوء جميع مكوناته (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩) وتتجلى قيمة هذه الرؤية في أنها تحرر التفسير من النزعة التجزئية التي قد تقضي إلى فهم مبثور أو متعارض؛ لأن النظر الكلي يربط بين الآية وسياقها، وبين السورة وموضوعها، وبين الحكم وعلته، وبين المعنى الجزئي والمقصد العام. وهكذا يغدو التفسير أقرب إلى تمثيل الخطاب القرآني في وحدته وتكامله، لا في أجزائه المنفصلة فقط.

المبحث الثاني: الأثر المنهجي

المطلب الأول: ضبط التأويل

إذا عمل العقل في إطار النقل، انضبط التأويل وابتعد عن التحكم الذاتي والإسقاطات المسبقة؛ لأن المرجعية النصية تضع حدوداً واضحة لحركة التفسير، وتمنع من تحويل النص إلى وعاء مفتوح للرغبات الفكرية أو الخلفيات الأيديولوجية. فالعقل في هذا السياق ليس سلطة بديلة عن النص،

بل هو أداة خادمة له، تستخرج معانيه في حدود اللغة والسياق والأصول المعتمدة. ومن هنا كان التكامل بين النقل والعقل ضماناً منهجية ضد التأويل المنفلت، الذي يُحكّم الانطباع الشخصي أكثر مما يُحكّم الدليل (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦) ويؤدي هذا الضبط إلى حفظ التوازن بين جانبيين: جانب الجمود الذي يرفض أي استنباط باسم الاكتفاء بالمأثور، وجانب الانفلات الذي يفتح باب التأويل بلا ضابط. فالمنهج التكاملي لا يعطل الاجتهاد، لكنه يرشده، ولا يغلق باب النظر، لكنه يؤطره. وبذلك تصبح العملية التفسيرية أكثر انضباطاً، لأن كل معنى يُعرض على ميزان النقل، ويُفحص من جهة سلامة الدلالة العقلية.

المطلب الثاني: ترشيد الخلاف التفسيري

ومن الأثر المنهجي المهم أيضاً أن التكامل بين النقل والعقل يساعد على ترشيد الخلاف التفسيري؛ إذ يمكن الباحث من فهم أسباب اختلاف المفسرين، وتمييز المقبول من غيره، وترتيب الأقوال بحسب قوتها. فليس كل اختلاف في التفسير من قبيل التضاد، بل قد يكون كثير منه من باب اختلاف التنوع، أو اختلاف الاعتبار، أو التفاوت في إبراز بعض وجوه المعنى دون بعض. والعقل المنهجي هنا هو الذي يكشف طبيعة هذا الاختلاف، ويمنع من التسرع في الحكم عليه (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) كما أن هذا التكامل يتيح للمفسر أن يرتب الأقوال بناءً على معايير علمية: كقوة الدليل النقلي، وموافقة السياق، وسلامة الدلالة اللغوية، وانسجام المعنى مع الكليات الشرعية. وبهذا لا يبقى الخلاف التفسيري ساحة للفوضى أو الانتقاء العتباطي، بل يتحول إلى مجال بحث منظم تحكمه أصول واضحة في الجمع والترجيح والنقد. وهذا من شأنه أن يرفع مستوى الموضوعية والاتساق في الدراسات التفسيرية.

المطلب الثالث: تعزيز الموضوعية

كلما اتضحت وظيفة كل من النقل والعقل في التفسير، أمكن تقليل الاضطراب المنهجي، وتعززت موضوعية العملية التفسيرية. ذلك أن كثيراً من مظاهر الاضطراب تنشأ من الخلط بين ما هو نقلي وما هو اجتهادي، أو من توسيع دائرة الرأي حتى تغطي على النص، أو من تجميد التفسير عند ظاهر بعض المنقولات دون فهم عللها وسياقاتها. أما حين تكون الأدوار واضحة، فإن التفسير يتحول إلى ممارسة علمية أكثر انضباطاً واتساقاً (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٨٧) وتظهر الموضوعية هنا في عدة صور: في التثبت من الأدلة، وفي مراعاة مراتبها، وفي عدم التسليم بكل احتمال لمجرد إمكانه، وفي عدم ردّ القول لمجرد مخالفته للمأثور ما دام له وجه معتبر. وبهذا المعنى فإن التكامل المنهجي لا ينتج فهماً أعمق للنص فحسب، بل ينتج أيضاً منهجاً أكثر إنصافاً في التعامل مع الأقوال والدلالات.

المبحث الثالث: الأثر الحضاري والمعاصر

المطلب الأول: مواجهة القراءات المتطرفة

من الآثار الحضارية المهمة لهذا التكامل أنه يساعد على مواجهة القراءات المتطرفة في طريقتها: القراءات الجامدة التي تعطل فاعلية العقل وتكتفي بحرفية لا تنفذ إلى المقاصد، والقراءات المنفلتة التي تفصل النص عن أصوله بدعوى الحداثة أو التأويل المفتوح. فالمنهج التكاملي يبين أن الفهم الإسلامي الأصيل لا يقوم على مصادرة العقل، كما لا يقوم على إطلاقه بلا ضابط، وإنما على توجيهه داخل مرجعية الوحي (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٥٥) ومن ثم فإنه يشكل أداة نقدية مزدوجة: يرد على الجمود الذي يحصر التفسير في نطاق ضيق من ظاهر المنقولات دون فقه دلالاتها، ويرد كذلك على المناهج التي تجعل النص تابعاً للمقولات الفلسفية أو الاجتماعية أو التاريخية المفروضة عليه من الخارج. وهذا ما يمنح المنهج التكاملي قدرة على حماية التفسير من الانغلاق والانفلات معاً.

المطلب الثاني: تجديد الدراسات التفسيرية

يوفر هذا المنهج أساساً صالحاً لتجديد الدراسات التفسيرية في العصر الحاضر من غير قطيعة مع التراث، ولا ذوبان في المناهج المستوردة. فالتجديد الحقيقي لا يعني هدم الأصول التفسيرية الموروثة، بل إعادة تفعيلها في ضوء الحاجات المعرفية الراهنة، مع الاستفادة من الأدوات العلمية الحديثة التي لا تصادم مرجعية النص. ومن هنا فإن التكامل بين النقل والعقل يمنح التفسير قابلية للتجدد المنضبط، لأنه يجمع بين الوفاء للأصول والقدرة على الاستجابة للأسئلة الجديدة (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٧-٩) كما أن هذا المنهج يساعد على توسيع حقول البحث التفسيري، وربطه بقضايا الإنسان المعاصر في الفكر والتربية والقيم والاجتماع، من دون أن يُختزل النص في هذه القضايا أو يُستعمل مجرد مادة لخدمة تصورات جاهزة. وبذلك يصبح التفسير مجالاً حيويًا للإحياء العلمي، لا مجرد تكرار للمدونات السابقة ولا انقطاع عنها.

المطلب الثالث: خدمة الحوار العلمي

يسهم المنهج التكاملي كذلك في تقديم صورة متوازنة عن التفسير الإسلامي في البيئات الأكاديمية؛ لأنه يُظهر أن العقل عنصر أصيل في الفهم الإسلامي، غير أنه يعمل ضمن مرجعية الوحي لا في مواجهتها. وهذه الصورة مهمة في الحوار العلمي المعاصر، لأنها تدفع عن التفسير الإسلامي تهمة الجمود من جهة، وتمنع في الوقت نفسه من تصويره بوصفه تأويلاً حراً لا ضوابط له من جهة أخرى. وفي هذا ما يعزز حضور الدراسات التفسيرية في المجال الأكاديمي العالمي؛ إذ يبرهن على أن التراث التفسيري الإسلامي يمتلك من الداخل آليات للضبط والنقد والاستنباط والتجديد. ومن ثم فإن إبراز هذا التكامل لا يخدم التفسير فحسب، بل يخدم أيضاً صورة المنهج الإسلامي في المعرفة والبحث.

الفصل الخامس: الضوابط المنهجية المقترحة للتكامل بين الأدلة النقلية والعقلية

المبحث الأول: ضوابط تتعلق بالأدلة النقلية

المطلب الأول: التثبت من صحة المنقول

أول الضوابط المنهجية في هذا الباب هو التثبت من صحة المنقول، لأن التفسير الاستدلالي لا يجوز أن يُبنى على روايات ضعيفة أو منقطعة أو واهية لا تقوم بها حجة. فالنقل الذي يُجعل أصلاً في فهم كلام الله لا بد أن يكون ثابتاً أو راجح الثبوت بحسب معايير أهل العلم، وإلا دخل الخلل في أصل العملية التفسيرية نفسها. ومن هنا كانت عناية العلماء بتمييز الصحيح من الضعيف في المرويات التفسيرية، والنظر في الأسانيد والمتون، وعدم التسليم بكل ما يروى في الباب (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦-٢٥٥). وهذا الضابط لا يقتصر على الروايات المرفوعة، بل يشمل أيضاً المأثور عن الصحابة والتابعين، لأن قوة الاحتجاج تختلف باختلاف ثبوت القول ووجه نسبته وسياقه. وكلما كان التثبت أدق، كانت نتائج التفسير أقرب إلى الصواب وأبعد عن البناء على أوهام منقولة أو أخبار غير محررة.

المطلب الثاني: مراعاة مراتب الأدلة

من الضوابط الأساسية كذلك مراعاة مراتب الأدلة النقلية، فلا توضع جميعها في درجة واحدة من حيث القوة والبيان. فنفس القرآن بالقرآن هو المقدم؛ لأنه أرسخ في البيان وأوثق في الدلالة، ثم يأتي بيان السنة النبوية لما فيها من وظيفة الشرح والتفصيل، ثم أقوال السلف بحسب مراتبها ودرجاتها، مع مراعاة موقع اللغة والسياق في فهم جميع ذلك (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٧-٩) وتفيد مراعاة هذه المراتب في منع الاضطراب المنهجي؛ إذ قد يقع الخطأ حين يقدم قول اجتهادي لبعض المفسرين على بيان نبوي ثابت، أو حين يُترك تفسير القرآن بالقرآن لصالح احتمال بعيد. فترتيب الأدلة ليس مسألة شكلية، بل هو مبدأ حاكم لبناء المعنى، يضمن أن يبدأ التفسير من الأقوى فالأقوى.

المطلب الثالث: فهم المنقول في سياقه

لا يكفي مجرد إيراد الرواية أو القول التفسيري، بل لا بد من فهمه في سياقه النصي والعلمي والتاريخي. فقد يكون القول وارداً على سبب خاص، أو في مقام جواب عن سؤال معين، أو معبراً عن وجه من وجوه المعنى لا عن جميعه. ومن هنا فإن عزل المنقول عن سياقه قد يؤدي إلى سوء فهمه أو توظيفه في غير موضعه (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٨٧) والسياق هنا يتسع ليشمل: سياق الآية، وسياق السورة، وسياق الرواية نفسها، وسياق المدرسة التفسيرية التي صدر عنها القول. وكل ذلك يعين على حسن الاستفادة من المنقول، ويمنع من تحويله إلى نص جامد يُستعمل في غير بابه.

المبحث الثاني: ضوابط تتعلق بالأدلة العقلية

المطلب الأول: الالتزام بالعقل الصريح لا الوهمي

المقصود بالعقل في التفسير ليس كل ما يتخيله الذهن أو تستحسنه النفس، وإنما المقصود به العقل الصريح القائم على المبادئ السليمة، والقرائن المعتمدة، والنظر المنهجي المنضبط. أما الانطباعات الذاتية، أو الفروض الفلسفية المجردة التي لا يسند لها النص ولا يعضدها السياق، فلا تصلح أن تكون أساساً في بناء المعنى التفسيري. ومن هنا وجب التفريق بين العقل بوصفه أداة علمية معتبرة، وبين الوهم أو الاستحسان الشخصي الذي يتخفى أحياناً في صورة "تحليل" أو "تأمل" (الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٥٥) وهذا الضابط يحفظ التفسير من الانزلاق إلى الذاتية، ويجعل النظر العقلي تابعاً لمنطق الاستدلال لا لمنطق الإعجاب بالرأي أو الميل الفكري.

المطلب الثاني: عدم مصادمة ظاهر العربية

كل استدلال عقلي يفضي إلى معنى لا تحتمله العربية، أو يناقض السياق من غير موجب قوي، فهو استدلال غير مقبول. فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، وأي فهم لمعانيه يجب أن يبقى في حدود ما يسمح به هذا اللسان من جهة الدلالة والاستعمال والتركيب. ومن ثم فإن العقل لا يملك أن يفرض

على النص معنى غريباً عن بنيته اللغوية لمجرد أنه ينسجم مع افتراضات خارجية (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) ويتأكد هذا الضابط في المواطن التي تتعدد فيها الاحتمالات؛ إذ ينبغي ألا يُختار منها إلا ما يشهد له الاستعمال العربي أو يساند السياق أو يعضده نقل معتبر. أما العدول إلى احتمال مرجوح أو شاذ دون قرينة قوية فهو من التكلف غير المقبول.

المطلب الثالث: التمييز بين التفسير والاحتمال

ليس كل ما يمكن تخيله عقلاً يصلح أن يكون تفسيراً للنص؛ إذ لا بد من التمييز بين الإمكان الذهني والدلالة التفسيرية المعتبرة. فقد يذكر الباحث احتمالاً لغوياً أو ذهنياً من حيث الجواز، لكن هذا لا يكفي لإثباته بوصفه مراداً للنص ما لم تقم عليه قرينة أو شاهد أو مناسبة معتبرة. وهذه التفرقة من أهم ما يحفظ التفسير من التضخم الاحتمالي الذي يجعل النص قابلاً لكل شيء (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٥٩). فالتفسير علم مقيد بالدليل، لا فضاء مفتوح للفرضيات. وكلما استقرت هذه التفرقة في ذهن المفسر، كان أقرب إلى الاقتصاد المنهجي والدقة في نسبة المعنى إلى كلام الله تعالى.

المبحث الثالث: ضوابط التكامل بين النقل والعقل

المطلب الأول: جعل النص أصلاً والعقل أداة

هذا هو الضابط المركزي في الباب كله؛ فالنص هو الأصل المرجعي، والعقل هو الوسيلة المنهجية لفهمه واستنباط هداياته. وإذا اختلف هذا الترتيب اختلف المنهج كله: فإن جعل العقل أصلاً حاكماً على النص أفضى ذلك إلى التأويل المنفلت، وإن غطت وظيفة العقل بالكلية أفضى ذلك إلى الجمود والقصور في الفهم. ومن ثم فإن التكامل الصحيح يقتضي تثبيت المرجعية للنص، مع تفعيل العقل في خدمته (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٧-٩؛ الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦) وهذا الضابط هو الذي يضمن التوازن المنهجي، لأن كلا من الطرفين يؤدي وظيفته في موضعها الصحيح: النقل يؤسس ويضبط، والعقل يجمع ويفهم ويرجح ويستنبط.

المطلب الثاني: العمل بمنهج الجمع قبل الترجيح

إذا ظهر التعارض بين الأدلة أو الأقوال، فالأصل هو محاولة الجمع بينها ما أمكن، قبل الانتقال إلى الترجيح، أو دعوى النسخ، أو التأويل البعيد. ذلك أن كثيراً من صور التعارض تكون ظاهرية لا حقيقية، ويذول الإشكال بالتأمل في اختلاف الجهة أو السياق أو تنوع المعنى. ومن هنا كان منهج الجمع مقدماً؛ لأنه أقرب إلى حفظ جميع الأدلة وإعمالها ما أمكن (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩) فإذا تعذر الجمع على وجه صحيح، انتقل الباحث إلى الترجيح وفق الأصول المعتبرة. وهذا التدرج المنهجي يمنع التسرع في ردّ الأقوال أو إلغاء الأدلة، ويجعل التفسير أكثر اتزاناً وإنصافاً.

المطلب الثالث: الاستفادة من العلوم المساندة

التكامل المنهجي بين النقل والعقل يقتضي الاستفادة من العلوم المساندة التي تعين على الفهم المنضبط، مثل أصول الفقه، والبلاغة، واللغة، والعقيدة، ومقاصد الشريعة، وسائر العلوم التي تسهم في فهم النص على وجهه الصحيح. فهذه العلوم ليست معارف خارجية زائدة، بل هي أدوات منهجية تساعد على ترتيب الدلالات، وفهم مراتب الأدلة، وكشف العلل والمقاصد، وتوجيه الاحتمالات (الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٨٧، ٣٥٩) والاستفادة من هذه العلوم تبرز أن التفسير الاستدلالي عملية مركبة تحتاج إلى إعداد علمي متكامل، لا إلى مجرد نقل محفوظات أو إطلاق آراء. كما تؤكد أن التكامل بين النقل والعقل لا يتحقق على وجهه إلا داخل شبكة معرفية منضبطة تسنده وتقومه.

الخلاصة

تبين من خلال هذا البحث أن التكامل المنهجي بين الأدلة النقلية والعقلية يمثل أساساً مهماً في التفسير الاستدلالي، وأنه لا يمكن بناء فهم قرآني رصين من خلال الاكتفاء بأحد الجانبين دون الآخر. فالنقل هو المرجع المؤسس للمعنى، والعقل هو الأداة الفاعلة في الكشف عنه، وترتيبه، واستنباطه، وترجيح وجوهه، ودفع ما قد يبدو فيه من إشكال. كما أظهرت الدراسة أن العلاقة بين النقل والعقل في التفسير ليست علاقة تضاد، بل علاقة تكامل وظيفي، وأن ما يبدو من التعارض بينهما يرجع في الغالب إلى خلل في الفهم أو التطبيق. وقد كشفت النماذج التطبيقية من كتب التفسير أن المفسرين الكبار، على اختلاف مشاربهم، لم يستغنوا عن أحد الجانبين، وإنما تفاوتوا في طريقة الموازنة بينهما، وفي درجة الانضباط المنهجي في توظيفهما. وانتهى البحث إلى أن المنهج الأمثل في التفسير الاستدلالي هو المنهج الذي يجعل النص أصلاً حاكماً، ويجعل العقل خادماً

كاشفًا، يعمل في إطار العربية، والسياق، وأصول التفسير، وقواعد الترجيح، ومقاصد الخطاب القرآني. وبذلك يمكن تحقيق قراءة تفسيرية متوازنة تحفظ للنص قدسيته ومرجعيته، وتمنح العقل دوره المشروع في الفهم والاستنباط.

النتائج

- أن التفسير الاستدلالي يقوم بطبيعته على توظيف الأدلة، ولا يكتمل منهجيًا إلا بالتكامل بين النقل والعقل.
- أن الأدلة النقلية تمثل الأصل المرجعي الضابط، في حين تمثل الأدلة العقلية الأداة المنهجية في الفهم والتحليل والترجيح.
- أن التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصحيح تعارض ظاهري لا حقيقي.
- أن الاقتصار على ظاهر المنقول من غير نظر تحليلي قد يفضي إلى قصور في الفهم.
- أن التوسع العقلي غير المنضبط قد يؤدي إلى تأويلات بعيدة عن دلالة النص.
- أن النماذج التفسيرية الكبرى في التراث الإسلامي تكشف عن حضور متنوع للتكامل بين النقل والعقل.
- أن المنهج التكاملي هو الأقدر على ضبط التأويل وترشيد الخلاف وتحقيق فهم قرآني أعمق.
- أن تجديد الدراسات التفسيرية المعاصرة يحتاج إلى إعادة بناء هذا التكامل على أسس علمية واضحة.

التوصيات

- العناية بدراسة التفسير الاستدلالي بوصفه مجالًا مستقلًا داخل مناهج التفسير.
- إعداد دراسات مقارنة موسعة بين المفسرين في طرائق توظيف الأدلة النقلية والعقلية.
- الإفادة من أصول الفقه ومقاصد الشريعة في ترشيد الاستنباط التفسيري.
- تقويم القراءات التفسيرية المعاصرة في ضوء معيار التكامل بين النقل والعقل.
- تشجيع البحوث التي تجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية للنصوص التفسيرية.
- بناء مقررات أكاديمية تعزز الفهم المتوازن للعلاقة بين الوحي والعقل في الدراسات القرآنية.

المصادر والمراجع

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (د.ت.). مقدمة في أصول التفسير. دار مكتبة الحياة.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٨٤). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٣). البحر المحیط. دار الفكر.
- البغوي، الحسين بن مسعود. (١٩٩٧). معالم التنزيل. دار طيبة.
- الطباطبائي، محمد حسين. (١٩٩٧). الميزان في تفسير القرآن. مؤسسة الأعلمي.
- الطبري، محمد بن جرير. (٢٠٠١). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. دار هجر.
- الرازي، فخر الدين. (١٩٨١). مفاتيح الغيب. دار الفكر.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (١٩٥٧). البرهان في علوم القرآن. دار إحياء الكتب العربية.
- الزمخشري، محمود بن عمر. (١٩٨٧). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (١٩٧٤). الإتقان في علوم القرآن. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات. دار ابن عفان.
- الطبرسي، الفضل بن الحسن. (١٩٩٥). مجمع البيان في تفسير القرآن. مؤسسة الأعلمي.
- القطان، مناع. (د.ت.). مباحث في علوم القرآن. مكتبة وهبة.
- الذهبي، محمد حسين. (د.ت.). التفسير والمفسرون. مكتبة وهبة.
- محمد باقر الصدر. (١٩٨٠). المدرسة القرآنية. دار التعارف.
- نصر حامد أبو زيد. (١٩٩٠). مفهوم النص. المركز الثقافي العربي.
- فضل حسن عباس. (١٩٩٧). التفسير: أسسه واتجاهاته. دار النفائس.